تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الاثنين

التاريخ: 18 مارس 2024

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 16796

ربط إلكتروني بين «نهرا» و«الداخلية» للرقابة على الأدوية المخدرة

كتبت: أمل الحامد

أكدت جليلة السيد وزيرة الصحة وجود نظام ربط إلكتروني متكامل بين الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية «نهرا» ووزارة الداخلية، بشأن الرقابة على الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية. جاء ذلك خلال جلسة مجلس الشورى أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس، التي شهدت موافقة المجلس على مرسوم بقانون يهدف إلى توحيد إجراءات ترخيص الأدوية. وأكدت الوزيرة أن المرسوم بقانون يدعم توفير الأدوية من دون انقطاع في حال وجودها في السوق الخارجي، ويضمن توحيد الجهات ومنع الازدواجية وزيادة الكفاءة.

بدوره، قال الدكتور أحمد الأنصاري الرئيس التنفيذي للهيئة الهيئة الوطنية تنظيم المهن والخدمات الصحية «نهرا» إن الجهة المعنية بتراخيص جميع الأدوية في مملكة البحرين والأجهزة الطبية هي الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية ما عدا الأدوية المخدرة.

أخبار البحرين | ص٦

P 1
Link

ردّا على سؤال شوري.. وزارة الصحة: برنامج الضمان الصحي يهدف إلى تعزيز التغطية الصحية الشاملة

أكدت وزارة الصحة أن المادة (٣٧) من القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون الضمان الصحي حددت منافع الرزم الصحية في الضمان الصحي الإلزامي، والتي تتكون من مجموعة من الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية والفحوص الطبية، وفق أعلى معايير الجودة لتعزيز التغطية الصحية الشاملة.

وأوضحت الوزارة في ردها على السؤال المقدم من الدكتورة جميلة محمد رضا السلمان عضو مجلس الشورى، أنّ المنافع الصحية التي يحصل عليها المواطن تشمل الفحص والتشخيص والكشف والعلاج والرعاية الصحية الأولية، والفحوصات المختبرية والأشعة، وإجراء العمليات الجراحية، ورعاية الأمومة والولادة، والإقامة للعلاج أو التأهيل في كافة المستشفيات الحكومية وبدون وجود أي تكلفة على المواطن أو سقف للعلاج.

وفي ذات الشأن أضافت وزارة الصحة أنّ من ضمن تلك المنافع الصحيّة، الخدمات العلاجية غير التجميلية للأسنان، والعلاج النفسي، والعلاج الطبيعي، والخدمات التمريضية، وأطفال الأنابيب والسمنة العلاجية وفقا لضوابط محدّدة، وخدمات التجميل العلاجي، والأدوية المقرّرة للعلاج، والأجهزة التعويضية، ونفقات إقامة مرافق واحد للمريض في الحالات التي تستدعي ذلك، وخدمات الإسعاف، والإقامة الطويلة، وكافة الأمراض المزمنة، إضافة للخدمات الوقائية أو العلاجية أو التأهيلية أو الفحوص الطبية الأخرى التي يصدُر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى للصحة.

ونوّهت الوزارة إلى أنّ الرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين التي سيوفرها صندوق الضمان الصحي تشمل علاج جميع الأمراض المعدية، وذلك تأكيداً على استمرارية الخدمات المقدمة حالياً للمواطنين.

وبشأن الرزم الصحية الإلزامية للمقيمين، أشارت الوزارة إلى أنه وتماشياً مع قانون الضمان الصحي، يجري العمل على تنظيم آليات التطبيق وتحديد الرزمة الصحية للمقيمين ومنافعها بالتعاون مع المستشارين والخبراء في مجال التأمين الصحي، والتي تبين المنافع الصحية المغطاة والمستثناة للمستفيدين، حيث أنّ المجلس الأعلى للصحة في طور الحصول على الموافقات اللازمة لإصدار هذه الرزم وبدء تنفيذها.

وأكدت الوزارة بأنه سيتم إصدار قرار بتنظيم شروط وأحكام وبيانات عقود ووثائق الضمان الصحي الإلزامي، بالتنسيق مع مصرف البحرين المركزي، وذلك بالتزامن مع العمل مع الجهات الاستشارية لتنظيم الرزم وكافة الإجراءات اللازمة لتطبيق مراحل الضمان الصحي ليتم التنفيذ في موعد إطلاق المرحلة الأولية وإعداد الرزمة الصحية للمقيمين والرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين، وذلك بالتعاون مع الخبراء والمستشارين في مجال التأمين الصحي.

○ د. جميلة السلمان.

P 2
Link

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 16796

سفير الكويت يشيد بحملة (حافظ على بصرك) بجامعة الخليج العربي

اختتمت حملة (حافظ على بصرك) التي أطلقتها طلبة دولة الكويت الدراسون في كلية الطب والعلوم الطبية بجامعة الخليج العربي في أحد المراكز التجارية بالمنامة برعاية المكتب الثقافي الكويتي في البحرين، إذ شهدت الحملة تفاعلا جماهيريا كبيرا، ودعما مباشرا من سفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ ثامر جابر الأحمد الصباح الذي أكد خلال اطلاعه على الحملة حرص سفارة الكويت على دعم أنشطة الطلبة الكويتيين الدارسين في جامعة الخليج العربي وفي مملكة البحرين عموما، مشيدا بمبادراتهم التي تبرز الوجه الحضاري لبلدنا العزيز.

وقال السفير الشيخ ثامر الأحمد الصباح في تصريح نشرته وكالة الأنباء الكويتية (كونا) تعليقا على إطلاق الحملة التي هدفت إلى نشر الوعي بضرورة الحفاظ على صحة العين ومكافحة العمى وضعف الإبصار، وزيادة الوعي العام بحجم مشاكل العيون: «إن مشاركة الطلبة الكويتيين في إطلاق هذه الحملة الهادفة إلى نشر الوعي تعكس رقي الفكر والثقافة الإنسانية وما جبل عليه أهل الكويت منذ القدم من حب للخير والبذل والعطاء»، مشيدا في الوقت ذاته بجهود الطلبة في هذه المبادرة وحرصهم على استثمار وقتهم بالأعمال التطوعية ولا سيما خلال هذا الشهر المبارك، مؤكدا أهميتها في تطوير مهاراتهم الشخصية وغرس قيم التفاني والعمل الجاد والشعور بالمسؤولية المجتمعية تجاه الآخرين.

وأوضح أن الطلبة والطالبات الدارسين في البحرين يؤكدون كل يوم أنهم خير سفراء في تمثيل بلادهم على أكمل وجه، وأنهم عماد المستقبل لبلدنا الغالي، معربا عن شكره لرئيس جامعة الخليج العربي الدكتور سعد بن سعود آل فهيد، ورئيس المكتب الثقافي الكويتي في البحرين الدكتور محمد الدغيم، واستشاري طب العيون الشيخ الدكتور سعد آل خليفة على تنظيم هذه الفعالية الطلابية التي تستحق الدعم.

وفي سياق الحملة، أكد رئيس المكتب الثقافي الكويتي في البحرين الدكتور محمد الدغيم في تصرح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) حرص المكتب على دعمه غير المحدود لهذه المبادرات الطلابية التي تعطي صورة إيجابية عن الطالب الكويتي وقدراته ومهاراته في تخصصه.

وشدد على اهتمام المكتب بجميع الجهود التي تسهم في خدمة المجتمع وتنقيفه ودعمه المتواصل لها، مشيدا بالمستوى المتميز الذي قدمه أبناء الكويت خلال هذه الفعالية، معربا عن شكره للسفير الشيخ ثامر الجابر على الاهتمام والمتابعة الدائمة لكل نشاط طلابي كويتي.

هذا، وأشار رئيس جامعة الخليج العربي الدكتور سعد بن سعود آل فهيد إلى تميز طلبة جامعة الخليج العربي في تنظيم الفعاليات الرامية إلى نشر الوعي المجتمعي بمجمل الأمراض السائدة والنادرة في المجتمع الخليجي، مشيدا بعطاء الطلبة الكويتيين وتميزهم في تنظيم هذه الفعاليات إلى جانب أشقائهم من أبناء دول الخليج الدراسين في الجامعة، لافتا في الوقت ذاته إلى تأثير العمل التطوعي على مهنية أطباء المستقبل وعطائهم الإنساني وإخلاصهم في عملهم بالقطاع الطبي.

وعبر رئيس الجامعة عن تقديره للدعم المستمر من دولة الكويت لمسيرة الجامعة ومشاريعها التعليمية والعلمية منذ انطلاق مسيرتها الاكاديمية في عام ١٩٨٠، معبرا عن فخره بكل الطلبة الكويتيين الدراسين بكلية الطب والعلوم الطبية وكلية الدراسات العليا والمركز العربي الفرنسي لإدارة الاعمال، الذين يبلغ عددهم ٥٨٠ طالبا وطالبة، وفخر الجامعة بخريجيها وخريجاتها من أبناء دولة الكويت الذين وصل عددهم حتى الآن إلى ١٩٣٠ طالبا وطالبة.

P 4
Link

«نعم شورية» لتوحيد إجراءات ترخيص الأدوية

وزيرة الصحة: نظام إلكتروني يربط بين «نهرا» والداخلية حول الأدوية المخدرة

رئيس «نهرا»: لا يسمح بجلب أي دواء من الخارج من دون وصفة طبية معتمدة من البحرين

تغطية: أمل الحامد
تصوير- عبدالأمير السلاطنة

أكدت الدكتورة جليلة بنت السيد جواد وزيرة الصحة وجود تنسيق مستمر مع وزارة الداخلية، وهم شركاء مع الوزارة في عملية الضبط والتأديب التي تطرق إليها القانون، وهنالك نظام إلكتروني متكامل يتعلق بالأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية يربط ما بين الهيئة أو الجهة المعنية بالرقابة والتفتيش ووزارة الداخلية.

جاء ذلك خلال جلسة مجلس الشورى أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس، والتي شهدت نقاشا واسعا بين أعضاء المجلس حول المرسوم بقانون، والذي انتهى بالموافقة بالإجماع على المرسوم بقانون الذي يهدف إلى توحيد إجراءات ترخيص الأدوية. وأكدت الوزيرة أن المرسوم بقانون يدعم توفير الأدوية دون انقطاع في حال وجودها في السوق الخارجي، مشيرة إلى أن المرسوم بقانون يضمن توحيد الجهات ومنع الازدواجية وزيادة الكفاءة.

وأشارت إلى أن المرسوم بقانون جاء لتنظم عملية استيراد وتوفير الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية وتداولها، مؤكدة أن المرسوم جاء داعما لترخيص وتوحيد جهة الترخيص والرقابة وهي جهة منظمة متمثلة في الهيئة وفصلها عن جهة التشغيل متمثلة في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات والجهات المستوردة حيث ينظمها قانون الصيدلة وغيره من القوانين.

وأشارت إلى موضوع السياحة العلاجية حيث إنه في حال توفير صندوق شفاء وصندوق الضمان الصحي هو المعني بشراء الأدوية وتوفيرها، فبالتالي الهيئة الوطنية تختص بالترخيص والرقابة وليس بالاستيراد المباشر لهذه الأدوية.

وأضافت جاء القانون المعني بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية بنصوص تتعلق بالتأديب وتغلض عنه لتدخل لمخصصات السلطات وتنظيمها بشكل مواكب، وأيضا القطاع الصحي ممثل بالمجلة الوطنية لمكافحة المخدرات وهنالك تنسيق مستمر مع وزارة الداخلية بهذا الشأن بما يضمن سلامة متلقي الأدوية من العرض وسوء الاستعمال بتوافرها، مؤكدة أن المرسوم جاء داعما لترخيص وتوحيد جهة الترخيص والرقابة وهي جهة منظمة متمثلة في الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، وليست هي الجهة التنفيذية، موضحة أنه حسب قانون الضمان الصحي الذي جاء في عام ٢٠١٨ يتعلق بفصل أو التسيير الذاتي لمراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات الحكومية وتشكيل الأدوية بتسهيل الإجراءات من الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية وفق قانون موحد لأن الجهة التي ترخص واحدة وبالتالي المراكز الصيدلانية لا تذهب إلى جهتين، في بعض الأدوية هي عبارة عن خليط أو مركبات جزء منها مادة مخدرة أو مؤثر عقلي بالإضافة إلى جزء دوائي، فكان في السابق هنالك احتياج إلى الترخيص من وزارة الصحة والترخيص من الهيئة مما يؤخر عملية التسجيل، مؤكدة أن المرسوم بقانون الحالي جاء ليوحد الجهات ويسهل الإجراءات ويسهل توفيرها مما ينعكس على استدامة الخدمة وديمومتها وأيضا ينجح المستثمرين على توفيرها ويدعم السياحة العلاجية وأوضحت الوزيرة أن الهيئة تؤدي دورها في الترخيص والرقابة، أما استيراد الأدوية فهو اختصاص جهة أخرى وهي لجنة شراء الأدوية تحت مظلة المجلس الأعلى للصحة ويتم اختيار الأدوية التي تدخل إلى مملكة البحرين بالتنسيق مع الجهات المعنية وجميع الجهات المعنية في القطاع الصحي ممثلة فيها، مشيرة إلى أن اللجنة الوطنية لشراء الأدوية تمثل فيها وزارة الصحة ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمجلس الأعلى للصحة والمستشفيات الحكومية وممثلين عن القطاع العسكري وممثلين عن القطاع الخاص.

بدوره قال الدكتور أحمد الأنصاري الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية: «نهرا» إن الجهة المعنية بتراخيص جميع الأدوية في مملكة البحرين والأجهزة الطبية هي الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية ما عدا الأدوية المخدرة، موضحا أن بعض الأدوية كان يتأخر توفيرها في مملكة البحرين بسبب وجود جهتين تصدران التراخيص، وكذلك وجود جهتين تمارسان التفتيش، حيث كان المورد أحيانا يتأخر بسبب الحاجة الى حصوله على الموافقة من وزارة الصحة وجزء من تركيبة الدواء قد يحتاج إلى الموافقة من «نهرا» وتسهيل العملية ولتوحيد الجهود وضمان توافر الأدوية في المملكة ستكون جهة واحدة معنية بالترخيص وهي نفس الجهة المعنية بالتفتيش، وهذا المرسوم سوف يخدم المملكة.

فيما يتعلق بجلب أدوية من خارج مملكة البحرين، قال إن جميع الأدوية تضبط عن طريق الجمارك، وهنالك ممثلون من الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية لا يسمح بدخول أي دواء إلا إذا كان هناك وصفة طبية معتمدة من داخل البحرين لهذا الدواء وبالجرعة المحددة وعدد الأيام، لافتا إلى أن أي دواء ليس عليه ترخيص يتم التخلص منه وعدم وصوله إلى طالب الدواء في مملكة البحرين.

وكانت الدكتورة جهاد الفاضل النائب الثاني لرئيس المجلس قد أكدت أن المرسوم بقانون سوف يسهم بشكل كبير في توحيد جهة إصدار تراخيص الأدوية وتكليف الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية بالرقابة، مؤكدة أن هذا التشريع يعكس جانبا إيجابيا آخر وهو التشجيع على الاستثمار في الصناعة الدوائية التي أصبحت من الصناعات الواعدة التي تعود بالنفع على المستثمرين وعلى الاقتصاد الوطني.

إحالة اقتراح شوري لزيادة فترة تجربة العمالة المنزلية ٦ أشهر إلى الحكومة

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس على إحالة اقتراح بقانون إلى الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون والذي يهدف إلى زيادة فترة التجربة بالنسبة لعقود عمل العمالة المنزلية ومن في حكمها من ثلاثة إلى ستة أشهر.

وقالت الدكتورة انسام الدلال رئيس لجنة الخدمات إن مواد قانون العمل في القطاع الأهلي مطبقة على العمالة المنزلية، فهناك بعض من مواد القانون المذكور فقط تطبق عليهم، التي من بينها الفترة التجريبية الممتدة المحدد بـ٣ أشهر، التي طالبنا نحن بزيادتها إلى ٦ أشهر.

بدوره، قال جمال فخرو النائب الأول لرئيس المجلس كحظنا خلو تقرير لجنة الخدمات من رأي جمعية البحرين لمكاتب الاستقدام على الرغم من مخاطبتهم المجلس وإبداء رغبتهم في الاجتماع مع اللجنة لبحث موضوع مد الفترة التجريبية للعمالة المنزلية، حيث أكدوا أن زيادة الفترة التجريبية سيكون لها أضرار تتعلق بالكلفة الاجمالية، وبسبب زيادة العدد، ولكننا لم نجد ذلك في التقرير.

إلى جانب ذلك، أشارت دلال الزايد عضو مجلس الشورى إلى تقدم مملكة البحرين في مؤشراتها لدى المنظمات العالمية فيما يتعلق برعاية حقوق العمالة المنزلية: حيث إن قانون العمل ينطبق بعد ١٥ مادة فقط منه على العمالة المنزلية، من أهمها ما يتعلق بعقد العمل وبياناته وشروط التجربة وبكافأة نهاية الخدمة، وكذلك بعض المخالفات المتعلقة بالعمالة المنزلية، أما بالنسبة إلى جمعية البحرين لمكاتب الاستقدام فهي ليست رافضة لفكرة الاقتراح، وإنما هم يناقشون مد بوليصة التأمين إلى سنتين، ونحن نتفق معهم في ذلك.

من جهته، قال المكتور علي الحماد عضو مجلس الشورى إن هناك حاجة ماسة إلى مراجعة الكثير من الإجراءات المتعلقة بتوظيف العمالة المنزلية، منها زيادة الفترة التجريبية إلى ٦ أشهر، وتحديد أسعار استقدامها الباهظة، وحماية صاحب العمل لدى هروب العامل وتعويضه من قبل مكتب الاستقدام أو شركات التأمين.

من جانبه، قال عبدالرحمن جمشير عضو مجلس الشورى إن الاقتراح بقانون بشأن مد الفترة التجريبية لخدم المنازل إلى ٦ أشهر يعب في مصلحة العمل وفي مصلحة ربات المنازل، مشيرا إلى قيامه بمسح سريع والذي وجد قبولا لهذا الاقتراح بقانون.

من جانبه، قال الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة عضو مجلس الشورى إن كلفة استقدام العمالة المنزلية تتراوح ما بين ١٢٠٠ و١٨٠٠ دينار للعامل الواحد، وهذا المبلغ يتم دفعه لمكاتب الاستقدام سواء كانت المدة ٢ أو ٦ أشهر في كلتا الحالتين، لذلك يجب حماية صاحب العمل من قبل وزارة العمل، فالعقود مختلفة وكل مكتب يختلف عن الآخر.

P 6
Link

ALAYAM الأيام
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 12763

المشروع حدد رزمًا صحية.. وزيرة الصحة:

لا سقف لعلاج المواطن في الضمان الصحي

محرر الشؤون النيابية:

قالت وزارة الصحة إنه «لا سقف لعلاج المواطن ضمن الرزمة الصحية الإلزامية في مشروع الضمان الصحّي»، وإن المواطن لن يدفع أي تكلفة لجميع المنافع الصحيّة المقررة في الرزمة الإلزامية.

وأكدت الوزارة أن قانون الضمان الصحي حدد منافع الرزم الصحية في الضمان الصحي الإلزامي، والتي تتكون من مجموعة من الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية.

وزيرة الصحة

08

P 1
Link

تنسيق مع «المصرف المركزي» حول عقود ووثائق الضمان.. وزيرة الصحة:

لا سقف لعلاج المواطن في مشروع الضمان الصحّي ويشمل جميع الأمراض المعدية

وزيرة الصحة

محرر الشؤون النيابية:

قالت وزارة الصحة إنّه «لا سقف لعلاج المواطن ضمن الرزمة الصحية الإلزامية في مشروع الضمان الصحّي»، وأن المواطن لن يدفع أي تكلفة لكافّة المنافع الصحيّة المقرّرة في الرزمة الإلزامية.

وأفادت الوزارة بأن الرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين التي سيوفرها صندوق الضمان الصحي تشمل علاج جميع الأمراض المعدية، وذلك تأكيدًا على استمرارية الخدمات المقدمة حاليًا للمواطنين.

وأكّدت الوزارة بأنّه سيتم إصدار قرار بتنظيم شروط وأحكام وبيانات عقود ووثائق الضمان الصحي الإلزامي، بالتنسيق مع مصرف البحرين المركزي، وذلك بالتزامن مع العمل مع الجهات الاستشارية لتنظيم الرزم وجميع الإجراءات اللازمة لتطبيق مراحل الضمان الصحي ليتم التنفيذ في موعد إطلاق المرحلة الأولية وإعداد الرزمة الصحية للمقيمين والرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين، بالتعاون مع الخبراء والمستشارين في مجال التأمين الصحي.

جاء ذلك في ردّ بعثت به وزيرة الصحة جليلة السيد جواد على سؤال شوري مقدم من الدكتورة جميلة السلمان.

وأكّدت الوزارة أنّ قانون الضمان الصحي حدد منافع الرُّزَم الصحية في الضمان الصحي الإلزامي، والتي تتكوّن من مجموعة من الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية والفحوص الطبية، وفق أعلى معايير الجودة لتعزيز التغطية الصحية الشاملة.

وأوضحت أنّ المنافع الصحية التي يحصل عليها المواطن تشمل الفحص والتشخيص والكشف والعلاج والرعاية الصحية الأولية، والفحوصات المختبرية والأشعة، وإجراء العمليات الجراحية، ورعاية الأمومة والولادة، والإقامة للعلاج أو التأهيل في المستشفيات الحكومية كافة وبدون وجود أي تكلفة على المواطن أو سقف للعلاج.

وفي ذات الشأن أضافت وزارة الصحة أنّ من ضمن تلك المنافع الصحيّة، الخدمات العلاجية غير التجميلية للأسنان، والعلاج النفسي، والعلاج الطبيعي، والخدمات التمريضية، وأطفال الأنابيب والسمنة العلاجية وفقًا لضوابط محدّدة، وخدمات التجميل العلاجي، والأدوية المقرَّرة للعلاج، والأجهزة التعويضية، ونفقات إقامة مُرافق واحد للمريض في الحالات التي تستدعي ذلك، وخدمات الإسعاف، والإقامة الطويلة، وكل الأمراض المزمنة، إضافة للخدمات الوقائية أو العلاجية أو التأهيلية أو الفحوص الطبية الأخرى التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى للصحة.

ولفتت الوزارة إلى أنّ الرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين التي سيوفرها صندوق الضمان الصحي تشمل علاج جميع الأمراض المعدية، وذلك تأكيدًا على استمرارية الخدمات المقدمة حاليًا للمواطنين.

P 8
Link

ALAYAM الأيام
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 12763

أقر قانونًا بتمديد فترة ضمان العمالة المنزلية لـ6 أشهر.. «الشورى»:

توحيد الجهة الرقابية المسؤولة عن ترخيص الأدوية في «نهرا» وتسريع الإجراءات

سيد أحمد الوداعي:

وافق مجلس الشورى، بالإجماع، على مرسوم بقانون يهدف إلى توحيد جهة إصدار تراخيص الأدوية في مملكة البحرين، بحيث تكون الهيئة الوطنية للمهن والخدمات الصحية «نهرا» هي الجهة المختصة بإصدار تراخيص الأدوية جميعًا سواء العادية أو المخدرة مما ينعكس إيجابًا على سرعة إجراءات تراخيص الأدوية وسرعة توافرها في المملكة، مع تعزيز جودة الخدمات المقدمة للمزودين في هذا المجال.

ويحيل التشريع الجديد مسؤولية الترخيص لكافة الأدوية والمواد التي تدخل في تصنيعها المواد المخدرة إلى «نهرا» بدلًا من وزارة الصحة، حيث قالت المذكرة الإيضاحية للتشريع بأنه يهدف إلى تسهيل إجراءات دخول الأدوية لمملكة البحرين، من خلال اللوائح التي تصدرها الهيئة بخصوص إجراءات ترخيص الأدوية، وذلك لتعزيز الصحة العامة في المملكة، وتوفير الأدوية دون انقطاع من السوق المحلي.كما مرّر المجلس، في جلسته الأسبوعية، أمس، برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، اقتراحًا بقانون شوري، يقضي بزيادة فترة التجربة بالنسبة لعقود عمل خدم المنازل ومن في حكمهم من 3 إلى 6 أشهر، مقررًا جواز النظر فيه وإحالته إلى مجلس النواب. ويهدف القانون إلى منح صاحب العمل فترة أطول لتقييم العامل المنزلي، والتأكد من ملاءمته للقيام بأعباء العمل المنزلي ومدى التزامه وقدراته، بالإضافة إلى منح العامل المنزلي فترة أطول للنظر في مدى تناسب العمل المنزلي مع قدراته وإمكاناته.

وبحسب المقترح بقانون، فإن الطرف الأول «مكتب الاستقدام» يضمن خلال ستة الأشهر ملاءمة العامل المنزلي للمواصفات بحسب ما هو متفق عليه في عرض العمل، خاصة أن مكتب الاستقدام يضمن حالات عديدة منها رفض العامل المنزلي القيام بالعمل الموكل إليه، أو عدم مطابقة العامل للمواصفات المتفق عليها، أو ثبوت عدم اللياقة الصحية للعامل المنزلي، أو إصابته بمرض معد، إذ إن مدة ثلاثة الأشهر المحدّدة في القانون قد تكون مدة وجيزة لتكوين رأي كامل من قبل صاحب العمل عن كفاءةً العامل المنزلي.

P 10
Link

وزيرة الصحة: «نهرا» ليست جهة تنفيذية ولا تستورد الأدوية

قالت وزيرة الصحة جليلة بنت السيد جواد، أن التشريع الجديد بنقل مسؤولية الرقابة والترخيص للأدوية المخدرة إلى «نهرا» تهدف إلى تنظيم عملية استيراد وتوفير الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية، بحيث تكون جهة الترخيص وجهة الرقابة موحّدة تتمثل بـ «نهرا».

وفي ذات الوقت أكدت الوزيرة في مداخلتها ردًا على بعض التساؤلات الشورية، بان الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية «نهرا»، ليست الجهة التنفيذية المعنية بشراء الأدوية، حيث أن قانون الضمان الصحي أحال مهمة شراء الأدوية إلى صندوق الضمان الصحي «شفاء».وأضافت الوزيرة أن الهيئة تختص بالترخيص والرقابة، لا بالاستيراد المباشر لهذه الأدوية، ولفتت إلى أن القانون المعني بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية جاء بنصوص تتعلق بالتدابير وتضمن عدم تداخل السلطات، بل وتضمن تنظيمها بشكل موائم.وقالت إن المرسوم بقانون جاء داعمًا لتوحيد جهة الترخيص والرقابة، وهي جهة منظمة متمثلة في الهيئة، وكذلك فصلها عن جهة التشغيل المتمثلة في مراكز الرعاية والمستشفيات والجهات المستوردة، إذ ينظمها قانون الصيدلة وغيره من القوانين.

P 10
Link

ALAYAM الأيام
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 12763

الفاضل: نمو قطاع صناعة الأدوية بالخليج إلى 20 مليار دولار

أكدت الدكتورة جهاد الفاضل، النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى، أن المرسوم بقانون الذي أقرّه المجلس أمس، سيسهم في تسريع عمليات استيراد الأدوية وتسهيلها.

ولفتت في مداخلة لها إلى أن التشريع يعكس جانبًا إيجابيًا هو التشجيع على الاستثمار في الصناعة الدوائية، إذ أصبحت من الصناعات الواعدة التي تعود بالنفع على المستثمرين والاقتصاد الوطني، لافتة إلى أن قطاع صناعة الأدوية بدول الخليج العربي تبلغ قيمته حوالي 20 مليار دولار، كما يتم استيراد نسبة كبيرة من الأدوية من خارج دول مجلس التعاون.

وأضافت: «قرأنا في الفترة الماضية عن مبادرات الجهات الرسمية والقطاع الخاص لإنشاء مصانع لإنتاج الأدوية في المملكة، ونؤكد أن هذه المشاريع ستعود بالنفع الكبير على المملكة وخلق فرص العمل الجديدة، كما ستعطي المملكة فرصة دخول استثمار جديد وحيوي».

P 1
Link

المسقطي: التشريع الجديد سيسهم في تسريع استيراد الأدوية

قال خالد المسقطي، رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، إن المرسوم بقانون الذي أقرّه مجلس الشورى أمس، يُعد خطوة في الاتجاه الصحيح لإعطاء مهمة إصدار التراخيص إلى الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، فوزارة الصحة اليوم هي المستورد المستخدم، والمهن الصحية هي جهة رقابية مستقلة، مؤكدًا أن من أسباب صدور هذا المرسوم هو نقص الأدوية في السوق المحلي، لافتًا إلى أن تعامل الهيئة مباشرة مع القطاع الخاص سيسرّع من عملية استيراد وتوفير الأدوية بمختلف أنواعها في السوق المحلي.

P 8
Link

ALAYAM الأيام
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 12763

ابتسام الدلال: جهود جبّارة للصحة في مراقبة الأدوية

قالت د. ابتسام الدلال، رئيسة لجنة الخدمات، إن وزارة الصحة تقوم بعمل جبار في مراقبة الأدوية وتزويد القطاع الخاص بالأدوية، والمرسوم بقانون المائل ينظم توحيد جهة إصدار تراخيص الأدوية في مملكة البحرين، بحيث تكون الهيئة الوطنية للمهن والخدمات الصحية هي الجهة المختصة بإصدار تراخيص جميع الأدوية سواء العادية أو المخدرة، مؤكدة أن ذلك سينعكس إيجابًا على سرعة إجراءات تراخيص الأدوية وسرعة توافرها، مع تعزيز جودة الخدمات المقدمة للمزوّدين في هذا المجال، وكذلك توحيد الجهة الرقابية، فضلاً عن منع تداخل الاختصاصات وإجراءات واشتراطات دخول الأدوية إلى المملكة.

P 10
Link

الزايد: القانون لديمومة توافر الأدوية في السوق المحلي

ذكرت دلال الزايد، رئيسة اللجنة القانونية والتشريعية، أن من أهم مبرّرات صدور المرسوم بقانون بشأن إصدار تراخيص الأدوية ومراقبتها هي ديمومة توافر الأدوية في السوق المحلي ومتابعة الأدوية المصرّح بها، وهناك جهات متعددة كوزارة الصحة والمجلس الأعلى للصحة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الطبية، مؤكدة أن جميع الجهات تهتم بمجانية العلاج وبجودة الخدمات الطبية.

P 10
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6673

وزيرة الصحة: نظام إلكتروني متكامل للرقابة على المؤثرات العقلية

» حسن الستري

أكدت وزيرة الصحة د. جليلة السيد أنه يوجد نظام إلكتروني متكامل يربط الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية «نهرا» ووزارة الداخلية، للرقابة على الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية.

واشارت الوزيرة إلى وجود مرسوم ينظم عملية استيراد وتوفير الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية بحيث تكون جهة الترخيص والرقابة موحدة ممثلة في الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية «نهرا»، وهي ليست جهة تنفيذية، كما جاء في القانون المعني بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية بنصوص تتعلق بالتدابير وتتضمن عدم تداخل السلطات، منوهة إلى ان القطاع الخاص ممثل في اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، كما يوجد تنسيق مستمر مع وزارة الداخلية لضمان عدم الإخلال في استخدام الأدوية وتوافرها.

وبينت أن المرسوم جاء لينظم عملية استيراد الأدوية بحيث تكون جهة الرقابة هي «نهرا»، وفصلها عن الجهة المنفذة، لكي لا تذهب المراكز الى جهتين، ففي السابق كانوا يحتاجون الى ترخيصين.

وقال رئيس مجلس الشورى علي الصالح، إن الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية وُجدت لمراقبة الجهات الصحية التنفيذية، متسائلاً هل هذا يعني أنها تراقب وتنفذ الآن؟.

وأوضح الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية د. أحمد الأنصاري أن الجهة المعنية بتراخيص الأدوية هي الهيئة ما عدا الأدوية المخدرة، وفي السابق كان هناك جهتان للتفتيش وإصدار التراخيص، لذلك كانت تتأخر الأدوية، أما بخصوص الأدوية المستوردة، فجميع الأدوية تضبط عن طريق الجمارك، ولا يسمح بالدواء إلا إذا كان بوصفة طبية وبمدة للوصفة.

P 6
Link

جهاد الفاضل: 20 مليار دولار قيمة صناعة الأدوية في دول الخليج

» حسن الستري

قالت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى جهاد الفاضل إن التشريع يعكس جانباً استثمارياً آخر وهو صناعة الأدوية، مشيرة إلى أن قيمة صناعة الأدوية في دول الخليج بلغت 20 مليار دولار، ويتم استيراد أدوية كثيرة من خارج دول مجلس التعاون.

وعبرت الفاضل عن أملها في أن تُصنع الأدوية في البحرين، موضحة أن هذه الصناعة تعود بالنفع الكبير وتتلقى دعما من «تمكين»، وتعد فرصة للمملكة للدخول في مشروع جديد وحيوي.

من جانبه، قال العضو بسام البنمحمد: مشكلة نقص الأدوية مشكلة عالمية، والبحرين ليست بمنأى عنها، لابد من وضع حلول جذرية لهذا الأمر، عبر استيراد الأدوية بكميات إضافية، خصوصاً أدوية الأمراض المزمنة التي تكون حاجة المواطنين لها معروفة.

من جهته، تساءل العضو عبدالله النعيمي: هل هناك تنسيق بين وزارة الداخلية وبين الهيئة الوطنية فيما يتعلق بالإدمان وتجارة المخدرات والأدوية المحفزة؟.

وأكد العضو خالد المسقطي أن هناك فرقاً كبيراً بين ما تقوم به وزارة الصحة وهيئة المهن الصحية، لأنه بالسابق كانت وزارة الصحة مستورد ومستخدم، أما الهيئة فكانت تمارس دورها كجهة رقابية مستقلة، موضحاً، أنه من أسباب المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 2023 هو نقص الأدوية؛ لذلك يهدف المرسوم لتعامل الهيئة مع القطاع الخاص لتشجيع الاستيراد لتوفير الأدوية في السوق المحلي.

وبيّن العضو أحمد الساعاتي، أن وزارة الصحة تضع الأطر العامة، ولا تقوم بأي إجراء رقابي، وانما إجراء توجيهي عام، ووضع الأطر والاستراتيجيات العامة لتنظيم هذه الأمور.

P 6
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6673

ابتسام الدلال: أنظمة البحرين معيار لدول التعاون باستيراد الأدوية

» حسن الستري

أكّدت رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى د. ابتسام الدلال، أن وزارة الصحة كانت تدرب الأطباء والفنيين والمهن الطبية المساعدة والصيدلة، وكان يتم التأكد من جودة الأدوية وتُستورد الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية بإجراءات صارمة، مشيرة إلى أنه في حال حدوث أي خلاف بشأن معايير شراء الأدوية في دول مجلس التعاون الخليجي يتم الرجوع إلى أنظمة البحرين وقوانينها كمعيار.

من جهتها، قالت عضو المجلس دلال الزايد، إن توحيد إجراءات صدور التراخيص، يضمن ديمومة توافر الأدوية في السوق المحلي من خلال المتابعة فيما يتعلق بالأدوية التي يصرح بها.

بدوره،قال عضو المجلس طلال المناعي: هناك أدوية تُباع في المواقع العالمية وتصل لطالبيها في البحرين، فمن هي الجهة الرقابية عليها؟

P 6
Link

بدلاً عن «الصحة» ولتوحيد جهة إصدار تراخيص الأدوية

«الشورى» يُقرّ مسؤولية «المهن الصحية» عن المواد المخدرة والمؤثرات

» حسن الستري

أقرّ مجلس الشورى في جلسته أمس المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 2023 بتعديل المادة 4 من القانون رقم 38 لسنة 2009، بإنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، والقاضية بإحلال الهيئة بدلاً من وزارة الصحة في المسؤولية عن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

وأشارت مقرر لجنة الخدمات هالة فايز، إلى أن الاقتراح بقانون يهدف إلى إحلال الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية محل وزارة الصحة في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم 15 لسنة 2007، بشأن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وذلك بإدراج القانون رقم 15 لسنة 2007 بشأن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية ضمن نطاق اختصاصات الهيئة، لسبب الحاجة الماسة إلى تسهيل إجراءات

دخول الأدوية لمملكة البحرين من خلال اللوائح التي تصدرها الهيئة بخصوص إجراءات ترخيص الأدوية، وبهدف تعزيز الصحة العامة في المملكة، وتوفير الأدوية دون انقطاع من السوق المحلي.

وأوضحت، أنّ أهمية المرسوم بقانون تكمن في توحيد جهة إصدار تراخيص الأدوية في البحرين، بحيث تكون الهيئة هي الجهة المختصة بإصدار تراخيص الأدوية جميعًا سواء العادية أو المخدرة، ما ينعكس إيجاباً على سرعة إجراءات تراخيص الأدوية وسرعة توافرها في المملكة، مع تعزيز جودة الخدمات المقدمة للمزودين في هذا المجال، وكذلك توحيد الجهة الرقابية على الأدوية بالمملكة، بحيث تكون الهيئة هي الجهة المختصة الوحيدة بالرقابة على الأدوية في مملكة البحرين، فضلاً عن منع تداخل الاختصاصات وإجراءات واشتراطات دخول الأدوية إلى المملكة.

P 7
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6673

بدون أي كلفة على المواطن أو سقف للعلاج.. «الصحة»:

«الضمان» يهدف إلى تعزيز التغطية الصحيّة الشاملة

أكّدت وزارة الصحّة أنّ المادة 37 من القانون رقم 23 لسنة 2018 بإصدار قانون الضمان الصحي حددت منافع الرُزَم الصحية في الضمان الصحي الإلزامي، التي تتكوّن من مجموعة من الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية والفحوص الطبية، وفق أعلى معايير الجودة لتعزيز التغطية الصحية الشاملة.

وأوضحت الوزارة في ردّها على السؤال المقدّم من عضو مجلس الشورى جميلة السلمان، أنّ المنافع الصحية التي يحصل عليها المواطن تشمل الفحص والتشخيص والكشف والعلاج والرعاية الصحية الأولية، والفحوصات المختبرية والأشعة، وإجراء العمليات الجراحية، ورعاية الأمومة والولادة، والإقامة للعلاج أو التأهيل في كافة المستشفيات الحكومية بدون وجود أي تكلفة على المواطن أو سقف للعلاج.

وفي ذات الشأن أضافت الوزارة أنّ من ضمن تلك المنافع الصحيّة، الخدمات العلاجية غير التجميلية للأسنان، والعلاج النفسي، والعلاج الطبيعي، والخدمات التمريضية، وأطفال الأنابيب والسمنة العلاجية وفقاً لضوابط محدّدة، وخدمات التجميل العلاجي، والأدويّة المقرّرة للعلاج، والأجهزة التعويضية، ونفقات إقامة مُرافق واحد للمريض في الحالات التي تستدعي ذلك، وخدمات الإسعاف، والإقامة الطويلة، وكافة الأمراض المزمنة، إضافة إلى الخدمات الوقائية أو العلاجية أو التأهيلية أو الفحوص الطبية الأخرى التي يصدُر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى للصحة.

ونوّهت إلى أنّ الرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين التي سيوفرها صندوق الضمان الصحي تشمل علاج جميع الأمراض المعدية، وذلك تأكيداً لاستمرارية الخدمات المقدمة حالياً للمواطنين.

وبشأن الرزم الصحية الإلزامية للمقيمين أشارت الوزارة إلى أنّه تماشيا مع قانون الضمان الصحي، يجري العمل على تنظيم آليات التطبيق وتحديد الرزمة الصحية للمقيمين ومنافعها بالتعاون مع المستشارين والخبراء في مجال التأمين الصحي، والتي تبين المنافع الصحية المغطاة والمستثناة للمستفيدين، حيث إنّ المجلس الأعلى للصحة في طور الحصول على الموافقات اللازمة لإصدار هذه الرزم وبدء تنفيذها.

الوزارة، شدّدت على أنّه سيتم إصدار قرار بتنظيم شروط وأحكام وبيانات عقود ووثائق الضمان الصحي الإلزامي، بالتنسيق مع مصرف البحرين المركزي، بالتزامن مع العمل مع الجهات الاستشارية لتنظيم الرزم وكافة الإجراءات اللازمة لتطبيق مراحل الضمان الصحي ليتم التنفيذ في موعد إطلاق المرحلة الأولية وإعداد الرزمة الصحية للمقيمين والرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين، وذلك بالتعاون مع الخبراء والمستشارين في مجال التأمين الصحي.

P 7
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 5634

♦ تخويل "نهرا" لإصدار تراخيص الأدوية... "الشورى" يوافق:

6 أشهر لتجربة العمالة المنزلية

البلاد | حسن عبدالرسول

وافق مجلس الشورى على جواز نظر الاقتراح بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي وإحالته إلى الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون. ويهدف التشريع إلى زيادة فترة التجربة بالنسبة لعقود عمل العمالة المنزلية ومن في حكمها من 3 إلى 6 أشهر. وفي موضوع آخر، وافق المجلس على تعديل بمرسوم بقانون إنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (نهرا)، ويهدف إلى إحلال (نهرا) محل وزارة الصحة في إجراءات ترخيص الأدوية.

جهاد الفاضل

كريمة العباسي

من جهتها، قالت مقرر لجنة الخدمات بمجلس الشورى هالة رمزي بجلسة مجلس الشورى أمس الأحد، إن المرسوم بقانون يكمن في توحيد جهة إصدار تراخيص الأدوية في مملكة البحرين، بحيث تكون الهيئة هي الجهة المختصة بإصدار تراخيص الأدوية جميعًا سواء العادية أو المخدرة، ما ينعكس إيجابًا على سرعة إجراءات تراخيص الأدوية وسرعة توافرها في المملكة، مع تعزيز جودة الخدمات المقدمة للمزودين في هذا المجال، وكذلك توحيد الجهة الرقابية على الأدوية بالمملكة، بحيث تكون الهيئة هي الجهة المختصة الوحيدة بالرقابة على الأدوية في مملكة البحرين، فضلاً عن منع تداخل الاختصاصات وإجراءات واشتراطات دخول الأدوية إلى المملكة.

من جهتها، قالت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى جهاد الفاضل إنه يجب التركيز على تشجيع الاستثمارات في الصناعات الدوائية، حيث أصبحت الصناعة الدوائية من الصناعات التي تعود بالنفع على المستثمرين وعلى الاقتصاد الوطني، إذ توجد مبادرات من جهات رسمية والقطاع الخاص لإنشاء مصانع إنتاج للأدوية في المملكة، إذ تعد مشروعات تعود بالنفع الكبير على البلاد، وتسهم في خلق فرص عمل جديدة.

إلى ذلك، قال الشوري بسام البنمحمد إن هناك مشكلة عالمية في نقص الأدوية، والمملكة ليست بمنأى عن هذه المشكلة، لذا يجب وضع حلول جذرية لهذه المشكلة خصوصاً فيما يتعلق بأدوية الأمراض المزمنة التي لا تتوافر بسبب نقص الإنتاج والتصدير، مؤكدا ضرورة البحث عن خطط مستقبلية لتفادي مشكلة نقص الأدوية في المستقبل. وفي مداخلة إلى الشوري عبدالله النعيمي قال: أجد أهمية للتنسيق بين وزارة الداخلية والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية "نهرا" فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالإدمان وتجارة المخدرات والأدوية المحفزة التي تعد مواد مخدرة، وتوفير المعلومات مع توعية وتحديث الإحصاءات بشكل مستمر.

أما الشوري خالد المسقطي فقال إن المرسوم بقانون يعد خطوة في الاتجاه الصحيح لإعطاء مهمة إصدار التراخيص إلى الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، ووزارة الصحة اليوم هي جهة رقابية مستقلة.

(اقرأ الموضوع كاملا بالموقع الالكتروني)

P 4

Link

ربط إلكتروني بين "نهرا" و"الداخلية" للرقابة على الأدوية المخدرة

البلاد قالت وزيرة الصحة جليلة السيد إنه يوجد مرسوم ينظم عملية استيراد وتوفير الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية، بحيث تكون جهة الترخيص والرقابة موحدة، ممثلة في الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية "نهرا"، وهي ليست جهة تنفيذية، كما جاء في القانون المعني بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية نصوص تتعلق بالتدابير وتضمن عدم تداخل السلطات، مشيرة إلى أن القطاع الخاص ممثل في اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، كما يوجد تنسيق مستمر مع وزارة الداخلية لضمان عدم الإخلال في استخدام الأدوية وتوافرها.

وذكرت وزير الصحة في جلسة الشورى أمس أنه يوجد نظام إلكتروني متكامل يربط الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية "نهرا" ووزارة الداخلية، بشأن الرقابة على الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية، وتم وضع العديد من الضوابط للإشراف على الخدمات الصحية، كما يوجد تنسيق لضمان نقل الميزانيات.

وزير الصحة

P 4

Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 5634

الأنصاري: تفتيش الأدوية بالجمارك قبل دخولها

البلاد قال الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية "نهرا" أحمد الأنصاري إن الجهة المعنية لترخيص الأدوية والأجهزة الطبية بالمملكة هي "نهرا" عدا الأدوية المخدرة، موضحاً أن أسباب التأخير في توفير بعض الأدوية بالمملكة، يأتي نظرا لوجود جهتين تقوم بالتفتيش على الأدوية قبل إدخالها، حيث إن هنالك بعض الأدوية بحاجة إلى الترخيص المسبق.

ولفت الأنصاري خلال جلسة مجلس الشورى أمس الأحد إلى أن جميع الأدوية التي يتم استيرادها من خارج المملكة يتم ضبطها عن طريق إدارة شؤون الجمارك وبتفتيش من قبل أفراد ممثلين عن "نهرا"، للتأكد من

أحمد الأنصاري

وجود وصفة طبية معتمدة من قبل الجهات الرسمية البحرينية قبيل دخول الأدوية، مضيفا أن الأدوية غير المرخصة يتم التخلص منها وعدم السماح لها بالدخول.

P 4
Link

فيديو البلاد

حلقة "إفطار في الدوام" مع كادرين بـ "طوارئ السلمانية":

إفطارنا يتأخر لساعات وابتسامة مريض تكفينا

البلاد | منال الشيخ | تصوير: خليل إبراهيم | مونتاج: سارة الحايكي

"يتأخر فطورنا ليتسنى لنا متابعة حالة المريض أولا، وقد يتأخر إلى ساعات، ونستقبل أكثر من حالة في وقت الإفطار".. هكذا بدأت كل من مريم درويش، وهي طبيب مقيم في طب الطوارئ، والممرضة إيمان الحداد، حديثهما لـ "البلاد" في الحلقة الأولى من برنامج "إفطار في الدوام"، والتي جرى تصويرها في قسم الحوادث والطوارئ بمجمع السلمانية الطبي، وتبث عبر منصات "البلاد" الرقمية في الشهر الفضيل.

وقالت درويش إنها كونها طبيب طوارئ تسعى دائما لبذل جهدها وطاقتها رغم التغيرات الفسيولوجية التي تحدث للجسم في شهر رمضان المبارك، لتقدم أعلى مستويات الرعاية الصحية للمرضى، فضلاً عن الموازنة بين الواجبات العملية وأداء العبادات على أكمل وجه.

وأكدت أن أكثر من حالة طارئة تابعتها في وقت الإفطار كتوقف قلب أحد المرضى بشكل مفاجئ، أو إصابة أحدهم بالتهاب في المعدة أو القولون، ما يتطلب تجمع عدد كبير من الأطباء لمباشرة هذه الحالات، وبذلك يتأخر وقت الفطور.

وأوضحت أن ميزة شهر رمضان المبارك في "لمة الأهل" والتجمع على الفطور والسحور والغبقات، إلا أن دعوة من الأهالي وابتسامة مريض

إيمان الحداد متحدثة للزميلة منال الشيخ

شاهد الحلقة عبر "يوتيوب البلاد"

مريم درويش

تكفينا.

إلى ذلك، قالت الحداد إن مقر العمل أصبح منزلهم الثاني لقضائهم الوقت الأكبر فيه يوميا، مردفة أن أصحابها بالعمل أصبحوا بمثابة عائلة لها.

وأكدت أن الحالات المستعجلة التي تتردد على الطوارئ تؤخر بكل تأكيد موعد الإفطار لساعات، إلا إذا حصل مجال أن يغطي أحد مكان الطبيب، فمن الممكن أن يأخذ بعض الوقت لتناول وجبة الفطور ومن ثم مواصلة العمل، علما أن حالات خطرة تردنا كثيرا أثناء وقت الإفطار.

يذكر أن برنامج "إفطار في الدوام" يسلط الضوء في كل حلقة من حلقاته على عدد من أصحاب المهن المهمة أثناء تأديتهم أعمالهم في وقت الإفطار بشهر رمضان المبارك.

P 2
Link